وهذا التقسيم لا يجري في التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ
العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا انتفائه بجميع
الصفات غير صفة واحدة ولا تردد ايضا بين ذلك وكذا
اشتراك صفة بين جميع الامور المطول ع س قوله وان اريد
اعم من الواحد الخ عاية باختيار الشق الثاني لكن المراد الواحد وغيره
في التفصيل بان يلاحظ الصفات المتجاوز عنها والقصر الحقيقي
ليس كذلك لان النظر فيه انما هو الى ما عدا المقصور لا بشرط
ملاحظته على التفصيل تامل والحاصل ان النظر في غير الحقيقي الى
كل فرد من المتجاوز عنه تفصيلا لضرورة الرد على معتقد ثبوته
وليس هو جميع ما غاير المقصور حتى يمكن بالنظر اليه اجمالا بخلاف
الحقيقي فليتامل قوله وقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي
لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة
بامر دون سائر الامور مطول قوله ومن استعمال لفظ او فيه
تفسيري لبيان منشأ العلم ع س قوله ومن استعمال لفظ او بدلا عن
الفاء للتنويع كما ذكره في المطول هناك اذ لو كانت للتفسير لم يعلم ذلك
قوله الاول التخصيص لشيء اي امر او صفة قوله دون شيء اي
صفة او امر قوله شيء اي صفة او امر تامل قوله مكان شيء
اي صفة او امر قوله والمخاطب بالاول من يعتقد الشركة ظاهره
الحصر وفيه انه قد يخاطب به من يعتقد ان المتكلم يعتقد
الشركة فيخاطبه المتكلم بذلك ردا عليه مع ان المخاطب
لم يعتقد الشركة الا ان يقال لم يعتبره لكونه نادرا ع س قوله
والمخاطب بالاول الخ فيه مؤاخذة لانه لم يبين ما الاول منهما
وما الثاني حتى يطلق الاول هنا وكل منهما صالح لان يعتبر اولا
وخفاء المراد قال الشارح يعني بالاول الخ لكن بمراعاة المص فيما تقدم
بالتخصيص لشيء دون شيء قرينة في الجملة على المراد هنا قوله

من

من يعتقد الشركة فان قيل لا ينحصر القصر فيما ذكر بل ربما
يعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقد منجما او شاعرا
او اعتقده على خلاف ما هو عليه من الشعر والتنجيم او تردد في
امره فيقول ما انا الا شاعر بناء على ظنه خطأ كان او صوابا قلنا
يجاب بانه لقلته لم يتعرض له هنا قوله من يعتقد العكس قوله
لا ينحصر القصر فيما ذكر كما تقدم في الحاشية التي على قوله من
يعتقد الشركة وكلام الشارح الى شامل لهذا ايضا
فتامله قوله لقلب حكم المخاطب اي الحكم الذي اعتقده
قوله اوتيا وبا عنده ولسمي قصر تعيين ينبغي ان يدخل فيه
ما اذا كان التردد بين امرين هل الثابت احدهما او كلاهما
وكذا الوجزم بثبوت صفة على اليقين وبثبوت اخرى
معها وتردد في انه اي الامرين بخلاف ما لو كان مخطئا في
الصفة على اليقين التي اعتقدها على اليقين فان القصر حينئذ
يكون بالنسبة اليه قصر قلب وبالنسبة الى ما تردد فيه
قصر تعيين فافهم قوله يتناول ايضا ما اذا تردد هل الثابت
احدهما او كلاهما او غيرهما قوله لو سلمنا اي بان يراد مكان
اخر ولو احتمالا لا ثم ان الاعتراض صحيح لكن قد يعتذر عن
تخصيص المص بان ادخاله في قصر القلب اسبق لان المتردد
لا يعتقد ثبوت الامرين بل احدهما دون الاخر ع س قوله
لو سلمنا فيه اشارة الى منع ذلك وسنده ان المخاطب لم يثبت
الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم ذلك مع انه بل هو متردد فيهما
فلا يخفى ان فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر يعني فهو داخل
في الاول ايضا اي التخصيص لشيء دون شيء فتخصيص الثاني
به ترجيح بلا مرجح والظاهر ان المرجح تعيين الطريق قوله
ولهذا جعل السكاكي الخ ويرد ان فيه تخصيص شيء بشيء

Copyright © King Saud University